

الحد من الفساد الإداري في مؤسسات الدولة الحديثة

Reducing administrative corruption

in modern state institutions

اشراف ا.د عبد الملك يونس محمد رشيد

م.م جميل خليل صالح الجمعي

Jameel Khalil Salih Al-Majmaie

Jameel_kalil@yahoo.com

الجامعة الإسلامية في لبنان كلية القانون قسم القانون العام

الملخص

الفساد الإداري يُعد من أخطر أنواع الفساد، نظرًا لتأثيره المباشر على فعالية المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة. تنتشر هذه الظاهرة بسبب تعدد العوامل المحفزة، وتؤدي إلى تعطيل الإدارة وتقليل فاعليتها. لذا، يسعى الباحثون إلى دراسة الفساد الإداري من مختلف الجوانب لفهم أسبابه، وطبيعة ممارساته، وآثاره. معرفة ذلك يمكن من تطوير آليات فعّالة لمكافحته والقضاء عليه، إذ يعتبر مكافحة الفساد الإداري هدفًا رئيسيًا لتحقيق التنمية والتقدم، يُعرف الفساد الإداري بأنه استغلال الموظف لسلطته لتحقيق منافع شخصية أو جماعية غير مشروعة، بما يخالف القوانين والأخلاقيات. من أبرز مظاهر الفساد الإداري: الرشوة، المحسوبية، الابتزاز، والاحتياز، حيث ينحرف الموظف عن القواعد والممارسات السليمة لتحقيق مصالح خاصة، ما يؤدي إلى تآكل القيم الأخلاقية داخل المجتمع، وفقًا لبعض الباحثين مثل دانيال بيرتوا، فإن الفساد الإداري يُبنى على علاقة بين طرفين؛ حيث يُقدم أحدهما منافع أو وعودًا غير مشروعة للآخر، الذي يستغل موقعه الوظيفي للتهرب من واجباته تجاه المجتمع. وبذلك، يظهر أن الفساد الإداري لا يتوقف فقط على الشخص الذي يستغل منصبه، بل يشمل أيضًا التفاعل بين الأطراف التي تستفيد من هذا الفساد، مما يعكس تعقيد الظاهرة وضرورة مكافحتها بجهود متكاملة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، مميزات الإدارة الإلكترونية، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية، الفساد الإداري، الفساد المالي، تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات الدولة الحديثة.

Abstract

Administrative corruption is considered one of the most dangerous types of corruption, due to its direct impact on the effectiveness of institutions and their ability to achieve their goals efficiently. This phenomenon is widespread due to the multiplicity of motivating factors, and leads to the disruption of management and the reduction of its effectiveness. Therefore, researchers seek to study administrative corruption from various aspects to understand its causes, the nature of its practices, and its effects. Knowing this enables the development of effective mechanisms to combat and eliminate it, as combating administrative corruption is a major goal for achieving development and progress. Administrative corruption is defined as the exploitation of an employee's authority to achieve illegitimate personal or collective benefits, in violation of laws and ethics. According to some researchers such as Daniel Bertois, administrative corruption is built on a relationship between two parties; where one of them provides

illegitimate benefits or promises to the other, who exploits his job position to evade his duties towards society. Thus, it appears that administrative corruption does not stop only at the person who exploits his position, but also includes the interaction between the parties that benefit from this corruption, which reflects the complexity of the phenomenon and the need to combat it with integrated efforts.

Keywords

E-administration, advantages of e-administration, obstacles to the application of e-administration, administrative corruption, financial corruption, application of e-administration in modern state institutions.

المقدمة:

إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة معقدة ومركبة، وذلك لتعدد العوامل التي تدفع إلى ظهورها بنسب متفاوتة في المجتمعات والدول، ويعتبر الفساد الإداري من أخطر أنواع الفساد، لأنه يشل الإدارة ويجعلها غير قادرة على أداء المهام المطلوبة منها بكفاءة وفاعلية. إن ما دفع العديد من الباحثين إلى الاهتمام بدراسة الفساد الإداري، من زوايا مختلفة، للوصول إلى أسبابه وممارسته والآثار الناتجة عنه، هو ما سهل التعرف على آليات ووسائل مكافحته ومحاولة القضاء عليه، لأن الإدارة والفساد يقفان عائقاً أمام التطور والتقدم الذي تسعى المنظمات والدول إلى الوصول إليه، لذا فمن المهم توحيد الجهود لمكافحة الفساد الإداري، من خلال تفعيل كافة الآليات التي تعمل على القضاء على مظاهره، وخاصة تلك التي تواكب التطورات التي يشهدها العالم، للوصول إلى النتائج والأهداف التي يراد الحد منها أو القضاء عليها إن أمكن. الفساد الإداري، حيث تم تعريف الفساد بأنه "استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو ميزة لصالح () شخص أو مجموعة، على نحو يشكل مخالفة للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي، ويربط هذا التعريف الفساد بإساءة استخدام السلطة لتحقيق مصالح شخصية أو جماعية من خلال مخالفة القوانين والقواعد التي تحكم السلوك الأخلاقي للأفراد والجماعات على حد سواء، وربط هذا التعريف ممارسة الفساد بالمعايير الأخلاقية والسلوكية للمجتمع التي ينحرف عنها الموظف عند أداء وظيفته لمصلحة شخصية أو جماعية، وهناك من يعرف الفساد الإداري بأنه "إساءة استخدام السلطة والرشوة والمحسوبية والابتزاز والاحتيال والسرقة والمخالفات وعدم المشروعية في أداء المهام"، ولا يتجاوز هذا التعريف تسليط الضوء على مظاهر الفساد الإداري المختلفة التي يمارسها الموظفون من خلال استغلال السلطة التي يكتسبونها من خلال وظائفهم، ويعني الفساد الإداري أيضاً "مجموع الانحرافات الإدارية أو الوظيفية أو التنظيمية، وكذلك المخالفات التي يرتكبها الموظف العام أثناء أداء واجباته الوظيفية"^(١). ونستنتج من هذا التعريف أن الفساد الإداري هو كل انحراف عن القواعد المتبعة في الوظائف الإدارية من قبل الموظف الذي يستغل منصبه لمصلحته الخاصة. ووفقاً لدانيال بيرتوا فإن الفساد الإداري هو فعل إعطاء وعد أو منحة لموظف أو مدير مؤسسة عامة بحيث يفشل هذا الأخير في القيام بواجباته تجاه المجتمع الذي يمثله. والشخص الفاسد هو من يقوم بإعداد أو تقديم المنحة، بينما الشخص الفاسد هو من يفوض مهامه. وبالتالي يظهر الارتباط بين الوعد بالمنحة وعدم القيام بالواجبات، ويوضح هذا التعريف أن الفساد يحدث بين طرفين، على الأقل الشخص الفاسد، وهو من يمنح شيئاً في المقابل لموظف أو مدير مؤسسة عامة.

مشكلة البحث:

تتزايد أهمية الرقابة الإدارية بين مختلف أنشطة المؤسسة، لأنها الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التخطيط واستخدام الأساليب العلمية، والتي تقدم الحلول التي تسهل حل المشكلات التي تواجه المؤسسة ضمن المعطيات المتاحة والأهداف القائمة، ومن الصعب تحديد الانحرافات في العمل بشكل متخصص ودقيق بسبب عدم تحديد واجبات ومسؤوليات الفرد، مما ينشر حالة من الفوضى والإهمال تؤدي إلى انتشار الفساد الإداري والمالي في هيكل المؤسسات الإدارية.

أهمية البحث:

تعتبر الرقابة الإدارية من أهم العمليات الإدارية التي تساعد على اكتشاف الأخطاء وإيجاد الحلول اللازمة لها، وقد برزت أهميتها نتيجة للتغيرات الكبيرة التي تطرأ على البيئة الداخلية والخارجية في عمل المؤسسة الإدارية، حيث أصبح من الضروري تقييم كفاءة الأداء ودقة العمل من أجل تحقيق الأهداف بأقل التكاليف.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف أسباب الظاهرة وتحليلها، وذلك من خلال التعرف الجوانب النظرية ومحاولة ربط الظاهرة بأسبابها وابعادها ونتائجها.

اهداف البحث:

إن الحد من الفساد الإداري يعزز كفاءة المؤسسات ويعيد الثقة بين المواطن والدولة ويشجع الاستثمار ويقلل الفقر من خلال التوزيع العادل للموارد، والفساد الإداري في مؤسسات الدولة الحديثة يشكل محوراً أساسياً لبناء دولة قوية ومستدامة.

لماذا يعد هذا البحث مهماً؟

ولتحقيق التنمية المستدامة إن الفساد يضعف البنية الاقتصادية ويعطل مشاريع التنمية، والحد منه يعني إدارة أفضل للموارد وتحقيق النمو الاقتصادي وتعني:

- تعزيز النزاهة والشفافية.
- إن القضاء على الفساد يخلق بيئة عمل عادلة ويعيد ثقة المواطنين بالمؤسسات.
- مكافحة الفقر وعدم المساواة.
- إن الفساد يؤدي إلى توزيع غير عادل للثروة، ومكافحته تساهم في توزيع أكثر عدالة للفرص.
- زيادة الاستثمارات وتحفيز الاقتصاد.
- إن الدول التي تضع استراتيجيات واضحة لمكافحة الفساد تجذب المستثمرين بسبب شفافية السوق والبيئة الاقتصادية المستقرة.
- وتحسين الأداء المؤسسي إن الحد من الفساد يعني اتخاذ القرارات الإدارية على أساس الكفاءة وليس المصالح الشخصية.

هيكلية البحث:

تتضمن دراستنا التقسيم الآتي والذي اعتمدنا كمباحث ومطالب لدراستنا وهي على الشكل الآتي:

- **المبحث الأول أنواع الفساد الإداري وصوره وأركانه**
- **المطلب الأول آليات مكافحة الفساد الإداري المتعلقة بالجوانب المالية والمؤسسية**
- الفرع الأول: التعريفات اللغوية والاصطلاحية والقانونية لمفهوم الفساد الإداري في العمل الوظيفي
- القسم الأول: تعريف الفساد الإداري لغةً
- القسم الثاني: تعريف الفساد الإداري اصطلاحاً
- القسم الثالث: تعريف الفساد الإداري في الاصطلاح القانوني
- الفرع الثاني: مظاهر الفساد الإداري في العمل الوظيفي
- الفرع الثالث: دوافع وأسباب الفساد الإداري في العمل الوظيفي
- **المطلب الثاني آثار التطور التكنولوجي الحديث على مهام الموظف العمومي**
- الفرع الأول: المسؤولية المدنية الإلكترونية
- الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية الإلكترونية
- الفرع الثالث: الشفافية للحد من الفساد الإداري في العمل الوظيفي

المبحث الأول أنواع الفساد الإداري وصوره وأركانه

ومن المهم الإشارة قبل الحديث عن أنواع الفساد الإداري إلى التداخل الكبير بينه وبين أنواع أخرى من الفساد كالفساد السياسي والمالي، ولكن على الرغم من هذا التداخل فإن الفساد الإداري لا يزال يمارس من خلال استغلال الوظائف لتحقيق مصالح شخصية وغير أخلاقية، وانتهاك قواعد حسن السلوك في العمل، وقد تختلف هذه الممارسات وفقاً لنوع الفساد الإداري الذي يمارسه الموظفون⁽²⁾

إن ظاهرة الفساد والفساد الإداري والمالي على وجه الخصوص ظاهرة عالمية منتشرة ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتقاطع فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها وتتفاوت درجة شمولها من مجتمع إلى آخر، وقد حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف التخصصات كالاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع كما عرفت بعض المنظمات الدولية حتى أصبحت ظاهرة لا يخلو منها مجتمع أو نظام سياسي تقريباً، وهنا نلقي الضوء على مفهوم الفساد ومظاهره وأسبابه وآثاره وتداعياته المؤثرة. ثم نتطرق

إلى تجربة العراق في الفساد الإداري محاولين إلقاء الضوء على خصائص هذه التجربة والقضاء عليها والآثار السلبية الناتجة عنها، ثم نأتي لوضع أبرز الحلول والمعالجات الموضوعية للحد من تأثير هذه الظاهرة على المجتمعات البشرية. ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة الفساد وخاصة الفساد الإداري لا تقتصر على الآثار السلبية التي تنتجها على قطاع محدد في المجتمع، بل تمتد آثارها لتشمل كافة الأفراد وقطاعات المجتمع، فهي تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الدولة لأنها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية.⁽³⁾

المطلب الأول آليات مكافحة الفساد الإداري المتعلق بالجوانب المالية والمؤسسية

أما عن حدود الفساد الإداري وجهود مكافحته، فنجد أنه أفرز نوعين من الآليات أثناء مكافحته، إحداها تقليدية وهي التي تعودنا عليها منذ زمن بعيد، والأخرى حديثة وهي التي أفرزها التطور العلمي والتكنولوجي، ومنها الحكومة الإلكترونية التي تتميز بمقومات تجعلها ذات دور فعال في مكافحة الفساد من خلال تفعيل آليات مكافحتها، وخاصة تلك المتعلقة بآليات الوقاية وآليات التحفيز، والتي سنتناولها من خلال مناقشات هذا الفصل في إطار الجوانب التي تؤثر فيها هذه الآليات والمتعلقة بالجوانب المالية والمؤسسية من جهة، والجوانب السياسية والاجتماعية من جهة أخرى. أما آليات الردع فتقتصر دراستها على آليات الرقابة التي نقدمها ضمن ضمانات تحقيق إيجابية دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد، ونؤجل دراسة الآليات الجزائية والتأديبية إلى المبحث الثاني من الفصل الثاني، حيث نتخذ مقاربة أخرى في ظل الحكومة الإلكترونية، وذلك على النحو التالي.

الفرع الأول: التعريفات اللغوية والاصطلاحية والقانونية لمفهوم الفساد الإداري في العمل الوظيفي:

القسم الأول: تعريف الفساد الإداري لغة:

الفساد في معاجم اللغة من (فسدًا) ضد (صالح)، والفساد في اللغة معناه البطلان، ويقال: أبطل الشيء، أي: أبطله وزال، والفساد ضد الصلاح، ففسد، ويفسد، ويفسد، وفسد، وفسد، فهو فاسد، وقال سيبويه: هو جمع حالكة لتشابههما في المعنى فأفسده^(٤). وردت كلمة الفساد في القرآن الكريم في عدة مواضع، منها قوله تعالى: (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً)^(٥)، وكذلك قوله تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا في الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم)^(٦).

القسم الثاني: تعريف الفساد الإداري اصطلاحاً:

وأما الفساد في الاصطلاح فهو انحراف الشيء عن الاعتدال قليلاً كان أو كثيراً، وضده الاستقامة.^(٧)، وقد قيل إن الفساد هو عكس الصلاح، وحقيقته هي التحول من الاستقامة إلى نقيضها.^(٨)

القسم الثالث: تعريف الفساد الإداري في الاصطلاح القانوني:

من الناحية القانونية، تُعرف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأنه "القيام بأفعال تشكل أداءً غير لائق للواجب أو إساءة استخدام المنصب أو السلطة، بما في ذلك أعمال التقصير، في انتظار أو سعياً وراء ميزة غير قابلة للتحقيق" يتم الوعد بها أو تقديمها أو طلبها، بشكل مباشر أو غير مباشر^(٩).

الفرع الثاني: مظاهر الفساد الإداري في العمل الوظيفي:

الفساد الإداري له مظاهر تتمثل في الانحرافات الإدارية أو الوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي يرتكبها الموظف العام أثناء قيامه بواجباته الرسمية ضمن منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية، والتي يمكن تلخيصها بما يلي^(١٠):

• **الفساد في تنظيم العمل:** هو المخالفات التي يرتكبها الموظف العام أثناء ممارسته لمهام وظيفته، والتي تسبب اضطراب العمل وانتظامه، مثل عدم احترام أوقات العمل، والمواعيد، ومواعيد الحضور والانصراف، أو الوقت المناسب لاستقبال الزوار، أو الانتقال من مكتب إلى آخر، ومكتب شخص آخر، أو القيام بعمل موظف، أو الامتناع عن أداء عمل، أو التساهل والمساواة، وعدم تحمل مسؤولياته، أو إفشاء أسرار العمل، وغير ذلك^(١١).

• **مظاهر الفساد والانحراف الأخلاقي:** وهي تتعلق بسلوك الموظف وتصرفاته الشخصية في العمل، مثل ارتكابه عملاً غير أخلاقي في مكان العمل، أو تعاطيه للمخدرات، أو الإضرار بالمصلحة العامة، أو طلبه هدية أو عمولة من أحد، أو الجمع بين الوظيفتين وأي وظيفة أخرى دون إذن إدارته، أو استغلال وظيفته لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، أو ممارسة المحاباة الاجتماعية، باختيار الأقارب والمعارف والأصدقاء للتعيين، أو المحاباة السياسية التي لا تتوقف عند حدود اختيار الموالين سياسياً فقط، بل تمتد إلى معاقبة

ومحاربه المعارضين السياسيين أو المستقلين بجرمانهم، بل وفصلهم من الوظائف العامة دون مراعاة الكفاءة والإدارة. وقد أدى انتشار ظاهرة المحاباة والمحسوبية إلى شغل المناصب العامة والوظائف العليا بأشخاص غير مؤهلين وغير أكفاء وغير شرفاء (12)

- **مظاهر الفساد والانحراف المالي:** تتمثل هذه المظاهر في مخالفة القوانين والأنظمة المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، مثل ظاهرة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية، وظاهرة الإسراف في الإنفاق (13) إن استخدام المال العام والذي يأخذ أشكالاً وأشكالاً عديدة، وأكثرها انتشاراً هو تبديد المال العام، وكذلك استغلال الوظيفة العامة، يعني أن شاغلي المناصب العليا والعليا في أغلب الدول النامية يلجئون إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، ومع مرور الوقت يتحول هؤلاء الأشخاص إلى رجال أعمال أو شركاء أعمال بالإضافة إلى وظائفهم الحكومية، ويوجهون جل اهتمامهم والبحث عن السبل والأساليب التي تمكنهم من زيادة حجم ثروتهم على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق الرفاه والرضا لمواطني دولهم (14)
- الفرع الثالث: دوافع وأسباب الفساد الإداري في العمل الوظيفي:**

- هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذه الآفة من الفساد الإداري، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (15):
- **أسباب تتعلق بالإدارة العامة:** إن الخلل في الإدارة العامة له أثر كبير في انتشار ظاهرة الفساد الإداري، ويتمثل ذلك في عدم التحديد الدقيق للمهام والواجبات في الأجهزة الحكومية، وتعقيد الإجراءات، وضعف الرقابة الذاتية في الأجهزة الحكومية، وعدم ربط الرواتب والأجور بالكفاءة والنزاهة، وغياب الشفافية لهذا السبب.
- **انخفاض الرواتب والأجور:** إن انخفاض مستوى الرواتب والأجور في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة من الأسباب الرئيسية والأساسية للفساد، حيث أدى تراجعها وعدم قدرتها على تلبية المطالب إلى خلق بيئة مناسبة لبعض العاملين للبحث عن مصادر تمويل بديلة أخرى، حتى ولو كان ذلك من خلال أسلوب سلوكي سيء، وهذا الوضع يؤدي إلى نتيجة سلبية تتولد من خلالها الرغبة في قبول الرشوة، مما يولد الاختلاس والاحتيال والخذاع والتلاعب بالمال العام (16)
- **ضعف دور الرقابة التنفيذية والإعلام والصحافة:** الرقابة أداة فعالة في مكافحة الفساد والقضاء عليه إذا ما تم توظيفها واستغلالها بالشكل الصحيح، وهي عامل مهم من العوامل الأساسية للإصلاح ومكافحة الفساد، ومن خلالها يتم توقع وقوع هذه الظاهرة وتصحيح المفاهيم وإجراء الدراسات ومعالجة النواقص ووضع البدائل وإحالة من يحاول ارتكابها إلى الجهات المختصة، إلا أن ما نراه على أرض الواقع أن أغلب المراقبين أصبحوا يراقبون في الاتجاه الخاطئ وفي المجال الخاطئ، واستغلوا مناصبهم الرقابية لتحقيق رغباتهم، واستطاع الفاسدون التسلل إليهم وتجنيدهم للعمل لصالحهم، مما أدى إلى فقدان هذه الوظيفة المهمة لأهدافها ومهامها (17)، إن الفساد السياسي الذي ينشأ عن هذا النظام هو من أهم أسباب الانحراف الإداري حيث إن إدارة الدولة بكل جوانبها تتم ضمن البيئة السياسية ووفق أطرها وسياساتها الرسمية ويخضع الموظفون للرقابة القضائية والتشريعية وبالتالي فإن غياب هذه الرقابة وضعف القضاء وفساد السياسيين وبناء على ما تقدم ينتشر الفساد ويختفي الولاء لأهداف الجهاز وقد يؤدي ذلك إلى تبني الجمهور لقواعد سلوكية ملتوية تتوافق مع سلوك أجهزة الدولة المتدهور، حيث يفقد الجمهور الثقة بعدالة الدولة (18).

المطلب الثاني آثار التطور التكنولوجي الحديث على مهام الموظف العمومي

مع التطور التكنولوجي ظهر مفهوم جديد للوظيفة العامة وهو ما يعرف بالوظيفة العامة الالكترونية، رافقه ظهور مفهوم جديد آخر للمسؤولية وهو المسؤولية الالكترونية والتي تعرف بأنها: "مصطلح فرضته التكنولوجيا الحديثة ويشير إلى حالة مساءلة الشخص الذي يتعامل إلكترونياً عن أي خطأ إلكتروني يرتكبه بوسائل إلكترونية سواء كانت كهرومغناطيسية أو بصرية أو أي وسيلة أخرى تستخدم لتبادل المعلومات ويترتب عليه ضرر خاص أو عام" (19)

تتقسم المسؤولية الإلكترونية إلى نوعين:

الفرع الأول: المسؤولية المدنية الإلكترونية

كما تنقسم إلى نوعين بحسب مصدر الخطأ المؤدي إلى المسؤولية (20)

النوع الأول: المسؤولية التعاقدية الإلكترونية: ومصدرها العقد الإلكتروني، والخطأ التعاقدية الإلكتروني الذي يسببه هو عدم تنفيذ الالتزامات الناجمة عن العقد الإلكتروني سواء من قبل طالب الخدمة أو المعلومة، أو من قبل منتج أو مالك الخدمة المقدمة عبر الإنترنت، وهذا يثبت مسؤولية المخطئ عن تعويض الضرر الذي لحق بالطرف الآخر (21)

النوع الثاني: المسؤولية التقصيرية الإلكترونية: وهي "إلزام كل من نسب إليه خطأ إلكتروني ضار بتعويض الطرف الآخر المتضرر سواء استخدم الوسائل الإلكترونية أم لم يستخدمها". وينشأ هذا النوع من المسؤولية الإلكترونية عن الخطأ الإلكتروني الضار الذي قد يرتكبه الشخص الذي يستخدم الوسائل الإلكترونية في المعاملات، وقد يكون حاضراً في الخدمة أو المستخدم فقط. (22)

الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية الإلكترونية

"إنها" المسؤولية المترتبة على ارتكاب الشخص لجريمة إلكترونية يترتب عليها تقويض الثقة في المعاملات الإلكترونية وبالتالي الإخلال بأمن المجتمع، وهي التي تحدد مسؤوليته وتقرض عليه العقوبة القانونية" (23)، وقد اهتم الفقه بدراسة المسؤولية عن الأعمال الإدارية الإلكترونية بشقيها الجنائي والمدني، وخلصت الدراسات التي ركزت على ذلك إلى أنه لا يمكن حصر الأخطاء التي قد تقع في مجال المعلومات، خاصة وأنها لا تتعلق بالجوانب المادية فقط، بل ترتبط بعدة جوانب افتراضية لا يمكن حصرها في التطور المستمر للأجهزة والشبكات وحتى البرامج، لذا فإن المسؤولية عن الأعمال الإدارية الإلكترونية لا بد أن تأخذ مفهوماً أوسع مقارنة بالمسؤولية التقليدية (24)، وذلك للتغلب على عقبة الجرائم الإلكترونية، وخاصة تلك التي يرتكبها الموظفون العموميون، كما توصلت إلى ضرورة تطبيق المسؤولية، أيأ كان وصفها، دون اشتراط استيفاء كافة متطلباتها، بمجرد ارتكاب الخطأ، سواء كان عمدياً أو نتيجة إهمال الموظف، وذلك بهدف الحد من الجرائم الإلكترونية قدر الإمكان، وتحديد كافة أشكالها التي ظهرت والتي قد تظهر (25)

الفرع الثالث: الشفافية لحد من الفساد الإداري في العمل الوظيفي:

إن الوصول إلى المعلومات في عصرنا هذا حق أساسي معترف به ومكفول بالقانون. وفي هذا الصدد (26)، تتميز المؤسسات والإدارات العامة باحتكارها الشديد للمعلومات، حيث تحتفظ بكمية كبيرة من المعلومات، وسلطة تقديرية في اتخاذ القرار، مما يؤدي إلى اختلال التوازن في توزيع المعلومات. ويشير ماكس فيبر إلى أن أغلب الموظفين العموميين يميلون إلى عدم الإفصاح عن المعلومات والإجراءات الإدارية خوفاً من المساءلة وفضح ممارساتهم للفساد الإداري. ومن هنا تسعى الإدارات البيروقراطية إلى الحفاظ على سرية المعلومات، من خلال الاختباء وراء مفهوم السرية المهنية، والذي يستخدم غالباً لحماية سلطة ومصالح البيروقراطيين داخل الإدارة. وكلما زادت القوة الاحتكارية والسلطة التقديرية للمسؤولين الإداريين والحكوميين، زاد الفساد في جميع المجالات. ويشكل عنصر الشفافية أحد ركائز الحكم الرشيد، حيث يؤدي غيابه، إلى جانب تعقيد الإجراءات وعدم الالتزام بالقوانين، إلى عرقلة العمل الحكومي، بما في ذلك عرقلة مصالح المواطنين (27) الشفافية هي التواصل المفتوح بين المواطنين والحكومات، وهي المعرفة الفعالة بالمعلومات ذات الصلة باحتياجات المواطنين. وتؤكد القوانين المنشورة في مختلف أنحاء العالم على مبدأ الشفافية، مثل الحق في الحصول على المعلومات، أو الوصول المفتوح إلى معلومات الحكومة الإلكترونية، أو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت لتعزيز المعلومات العامة. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن الشفافية تلعب دوراً رئيسياً في الحد من عدم اليقين بين الحكومات فيما يتعلق بطلبات الحكومة (28) وتكمن قدرة الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، من خلال تجسيد مضمون الشفافية من خلال (29):

- الالتزام بتزويد المواطنين وأصحاب المصلحة بالبيانات والمعلومات والأنظمة والتشريعات.
- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الوصول إلى الاجتماعات والمداورات القطاعية ومراجعتها الحكومة (30)
- للمواطنين الحق في معرفة ما يحدث في المرافق العامة.
- يجب توضيح أسباب اتخاذ القرارات الإدارية.
- تعرف على الأصول المالية للمسؤولين الكبار.
- معرفة آليات المساءلة ومواعيد الاستئناف. واجب تقديم المشورة والتوجيه والمساعدة.
- الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وصياغة السياسات والأنظمة والتشريعات (31)، صنع القرار يعتبر مفهوم الحكومة المفتوحة ظاهرة جديدة في إطار الحكومة الإلكترونية وقد حظي باهتمام كبير في السنوات الأخيرة من خلال العديد من الدراسات والأبحاث. وترتكز الحكومة المفتوحة على ثلاثة مفاهيم رئيسية كانت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما أول من سعت بشكل جدي إلى الشفافية والمساءلة والمشاركة وتطبيق هذا المفهوم. وخلصت الأبحاث إلى أن الحكومة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي سوف تعمل على تعزيز الشفافية من خلال خطوات إضافية مثل: تطوير إجراءات وآليات الشفافية، وتطوير مؤشر جاهزية الشفافية، وتقييم الأنظمة القائمة من

حيث قابلية التوسع وإعادة الاستخدام بدلاً من إعادة تصميمها في أنظمة جديدة. كما ركزت على قدرة الشفافية على مكافحة الفساد من خلال العديد من الآليات. (32)

- جعل الفساد أكثر خطورة.
- خلق حوافز للمسؤولين، مما يسهل اختيار المسؤولين الصادقين.
- جعل المسؤولين أكثر خضوعاً للمساءلة.
- المساعدة في الحفاظ على معايير النزاهة والثقة.

لقد نجحت العديد من البلدان من خلال الإدارة الإلكترونية (33) وفي إرساء مبدأ الشفافية، على سبيل المثال، قامت وزارة الميزانية وحكومة المواطن بإنشاء ومراقبة إنجازات الوزارة أو المؤسسة، ونفذت نظاماً إلكترونياً للمشتريات للوكالات الدولية والحكومية داخل البلاد (34).

الذاتمة

وفي الختام، يمكن القول إن ظاهرة الفساد الإداري تشكل عقبة رئيسية أمام التقدم والنمو، فهي تؤدي إلى تدهور المؤسسات وتقلل من كفاءة وفعالية الأجهزة الإدارية. إن المعالجة الجدية للفساد الإداري تتطلب تكاتف الجهود من جميع المستويات وتفعيل أدوات الرقابة والمساءلة، بالإضافة إلى تطوير التشريعات والنظم التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة. كما ينبغي تعزيز الوعي بأهمية النزاهة والشفافية، ودعم ثقافة المحاسبة داخل المؤسسات، بهدف خلق بيئة إدارية تتسم بالكفاءة والنزاهة وتعمل لتحقيق الصالح العام. يعتبر الفساد الإداري تحدياً معقداً، إلا أن التغلب عليه يفتح الطريق أمام بناء مجتمع مزدهر ومؤسسات فعالة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطور الشامل للدولة.

التائج

- ١- إن ضعف جهاز الرقابة وعدم توحيد مهامه الأساسية والتساهل مع المقصرين والتستر عليهم سبب في انتشار ظاهرة الفساد.
- ٢- إن السبب الرئيسي للقضاء على الفساد هو وضع حلول شاملة تعالج بنية المؤسسات الحكومية وبنيتها والعنصر البشري وتنظيم أساليب العمل.
- ٣- إن الفساد الإداري والمالي يصبح عائقاً أمام التنمية والإصلاحات الاقتصادية إذا انتشر في القطاعين الحكومي والأهلي.
- ٤- إن عدم الاهتمام بخدمات المواطنين يساهم في التخلف والفساد الإداري والمالي.
- ٥- إن التناغم المتكامل بين المؤسسة وموظفيها والقطاع الخاص ووجود الشعور الوطني من شأنه أن يحقق الإصلاح في عملية الفساد.
- ٦- إن تفعيل وسائل الإعلام والصحافة وتنظيم التواصل بين الدوائر الرسمية يساعد في نشر أخلاقيات العمل والثقافة الضريبية وهو سبب في معالجة الفساد الإداري والمالي.

التوصيات

- ١- التعاون بين الإدارة العليا والموظفين والتنسيق بين كافة الجهات المعنية في الدولة في مكافحة الفساد وبذل الجهود الكبيرة والتكاتف لمواجهة والقضاء عليه لأنه مهمة وطنية مقدسة.
- ٢- تفعيل عمل أجهزة الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية ودعم عمل هيئة النزاهة وتطبيق القانون للقضاء على المخالفات غير السليمة.
- ٣- التقييم العلمي المبني على كفاءة وخبرة وإنتاجية الموظفين وتحفيز الجيدين منهم.
- ٤- جعل العراق متقدماً في تقارير الشفافية الدولية من خلال مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية.
- ٥- تطبيق عدد من أنظمة العمل الإلكترونية التي تمكنها من اكتشاف السلبات والانحرافات في العمل.
- ٦- العمل على منع تبلور ظاهرة الفساد الخطيرة مما يجعلها عائقاً أمام تقدم عملية التنمية بمختلف مستوياتها.

قائمة المصادر والمراجع

١ - رشيد أبو سعيد (٢٠١٤)، تطوير الأداء المؤسسي لأليات مكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، جامعة قاصدي، ص ٢١-٢٣.

- ٢ - الهيجان عبد الرحمن بن أحمد الفساد وأثره في الجهاز الحكومي مقال منشور ضمن كتاب مكافحة الفساد، ج ٢، أكاديمية نايف العربية الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣.
- ٣ - الشريعة حازم محمد، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان - الأردن، ٢٠١٠.
- ٤ - ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت، بدون سنة نشر، ص ٨٤٦-٨٤٩.
- ٥ - القرآن الكريم، سورة القصص، رقم الآية (٨٣).
- ٦ - القرآن الكريم، سورة المائدة، رقم الآية (٣٣).
- ٧ - ابو القاسم الحسين بن محمد الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص ٣٧٩-٣٨٠.
- ٨ - محمد بن احمد القرطبي (٢٠٠٥)، الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث، القاهرة، الجزء الأول، ص ١٩٩-٢٠١.
- ٩ - صدر بقرار الجمعية العامة رقم (٥٨/٤)، بتاريخ ٣١ اكتوبر ٢٠٠٣.
- ١٠ - أحمد، حسام الدين محمد، شرح القانون المصري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٢، بشأن مكافحة غسل الأموال في ضوء الاتجاهات الحديثة، دراسة مقارنة لتشريعات للدول العربية ودول الاتحاد.
- ١١ - احمد عبد الرحمن (٢٠١٦)، مظاهر الانحراف العمل الوظيفي، مجلة التدريب والتقنيات، العدد ٥٧، ص ٢٥-٢٩.
- ١٢ - إسماعيل، عصام نعمة، محاكمة الوزراء بين القضاء العدلي والقضاء السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦.
- ١٣ - ينظر في ذلك: الأشهب، خالد من مظاهر الاختلاس إلى قرائنه مقال منشور على موقع مرافئ بتاريخ ٢٠٠٤.
- ١٤ - أفندي، حسين عطية، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة، محرر الفساد والتنمية، القاهرة، ٢٠١٢.
- ١٥ - أنطوان، رندان نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بيروت، ٢٠٠٩.
- ١٦ - بارود، زياد، الحكم المحلي وإصلاح المؤسسات في لبنان البلديات، أداة للتجديد؟ تحليل ودراسة حالة (١٩٩٨-٢٠٠٤)، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٧ - البديوي، د. إسماعيل، دعائم الحكم في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية، الدار العربية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، العدد ١، ص ١٤٥.
- ١٨ - كما ان المادة (٣١٤) من قانون العقوبات نصت على مصادرة العطية التي قبلها الموظف او التي عرضت عليه وذلك بقولها: (يحكم فضلاً عن العقوبات المبينة في مواد هذا الفصل بمصادرة العطية التي قبلها الموظف او المكلف بخدمة عامة او التي عرضت عليه).
- ١٩ - حمد محمد سمير، الإدارة الإلكترونية عمان، دار المسيرة، ٢٠٠٩.
- ٢٠ - عاصم، إدارة الأزمات واتخاذ القرارات، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، أريد - الأردن، ٢٠١٣.
- ٢١ - الحلو ماجد راغب علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية - مصر، ٢٠٠٧.
- ٢٢ - الحسن حسين محمد الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان - الأردن، ٢٠١١.
- ٢٣ - عباس الزواوي (٢٠١٧)، العلاقة بين الإدارة المعلوماتية وتطورها في الأداء الالكتروني، جامعة محمد خضير، الجزء الأول، العدد ٤٦، ص ٥٢١-٥٢٣.
- ٢٤ - اللوزي موسى التنمية الإدارية، دار وائل عمان الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، المعاني أيمن عودة، الإدارة العامة الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠١٠.
- ٢٥ - المفرجي عادل حرحوش وآخرون، الإدارة الإلكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة مصر، ٢٠٠٦.
- ٢٦ - شهرزاد المناصير (٢٠١٩)، دور الإدارة الالكترونية في تعزيز الشفافية في الإدارة المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، افريل، ص ١٢٠.
- ٢٧ - شهرزاد المناصير (٢٠١٩)، دور الإدارة الالكترونية في تعزيز الشفافية في الإدارة المحلية، حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص ١٢١.
- ٢٨ - حجازي الفتاح بيومي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- ٢٩ - سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ٢٠١٠.
- ٣٠ - عامر إبراهيم قنديلجي، الحكومة الالكترونية، دار المسيرة عمان، الأردن، ٢٠١٥.

- 31 - العاني مزهر شعبان، جواد شوقي ناجي، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٤
- 32 - الأعرجي عاصم، إدارة الأزمات واتخاذ القرارات، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، أربيد - الأردن، ٢٠١٣.
- 33 - الحلو ماجد راغب علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية - مصر، ٢٠٠٧.
- 34 - د. سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، المعارف للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

قائمة المصادر والمراجع الأجنبية:

21. Al Dahiree, J. (2003). Construction of Simulation model to improve the performance of Precast concrete factory. A thesis to the college of engineering, Baghdad University.
22. Adebisi[a], J. F *Canadian Social Science Vol. 9, No. 1, 2013, pp. 65
23. Bardhan, Pranab, (2005), Does Corruption Slow Economic Development? , In Lanyi, Anthony (Ed). An Anticorruption reader: Supplemental Sources on Transparency, Accountability, Prevention, Enforcement & Education United States Agency for International Development.
24. Gray, Cheryl, Hellman, Joel, & Ryterman, Randi (2005), Anticorruption in Transition 2: Two Surveys, In Lanyi, Anthony (Ed). An Anticorruption reader: Supplemental Sources on Transparency, Accountability, Prevention, Enforcement & Education United States Agency for International Development (USAID), IRIS Center At The University Of Maryland.
25. Kibwana, K. Kichamu, S. (2001).. Initiatives against Corruption in Kenya Legal and policy Interventions, 1995 – 2001. Nairobi. Clairpress.
26. Kosmidou, Kyriaki & Zopounidis, Constantin, (Measurement of Bank Performance in Greece) South –Eastern Europe Journal of Economics 1 (2008), 79-95.
27. McCord, Mark, (2003), The Role of Business Associations, civil Society and Media In Addressing Corruption, Center for International Private Enterprise, WWW.Cipe.org.
28. Siame, Fred, (2002), Contributions And Challenges in The Fight Against Corruption-An Auditor General's Perspective, International Journal of Government Auditing, Vol. 29, No.4.
29. (USAID), IRIS Center At The University Of Maryland.
30. Werner, Simpson B., (1983), New Directions in the Study of Administrative Corruption, Public Administration Review, Vol.
31. Wheelen, Thomas, L., & Hunger, J. (2000): Strategic management, 7ed, prentice– Hall, inc., Printed in the United states of America.